

الملحق 1: رسالة إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر آل سعود من هيومن رايتس ووتش

www.hrw.org

صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر آل سعود

السفيرة

سفارة المملكة العربية السعودية

واشنطن العاصمة

صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر آل سعود،

تحية طيبة وبعد،

نكتب إليكم لنطلعكم على النتائج العامة للبحوث التي أجرتها "هيومن رايتس ووتش" بشأن قمع المملكة العربية السعودية الشامل للأصوات الناقدة منذ 2017 ولالتماس رد حكومتكم قبل نشر تقريرنا بهذا الشأن خلال الأسبوع الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

كمنظمة دولية مستقلة غير حكومية تهتم بقضايا حقوق الإنسان في أكثر من 90 دولة حول العالم، نتواصل بانتظام مع السلطات الحكومية للاطلاع على رؤاها ومدخلاتها ومناقشة المخاوف وتحديد فرص المشاركة البناءة. من المهم بالنسبة لنا أن نسمع وجهة نظركم وأن نتأكد من أننا نقدم وجهة نظر الحكومة السعودية بنزاهة ودقة.

سينشر موقع هيومن رايتس ووتش الإلكتروني أي رد يأتي من الحكومة السعودية.

في يونيو/حزيران 2017، عين الملك سلمان بن محمد بن سلمان ولي عهد له، مما جعله الملك التالي للسعودية والحاكم الفعلي للبلاد. تزامنت ترقيته مع تغييرات إيجابية بالنسبة للنساء والشباب ما ساهم بنشر صورة إيجابية عنه في الساحة السياسية الدولية.

لكن وراء المظاهر البراقة المستجدة التي أحاطت بصورة محمد بن سلمان في الخارج والتقدم المحرز للنساء والشباب في السعودية تقع حقيقة مظلمة، فقد أزاح ولي العهد أي شخص قد يعترض صعوده السياسي داخل المملكة. في صيف 2017، وقبيل ترقيته إلى ولي العهد، أعادت السلطات تنظيم أجهزة النيابة العامة والأمن في البلاد، الأدوات الرئيسية للقمع في السعودية، ووضعتها مباشرة بتصرف الدويان الملكي والملك سلمان. ثم شنت السلطات سلسلة من حملات الاعتقال التي استهدفت العشرات

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لما فقيه، نائبة المديرية
إريك غولستين، نائب المديرية
أحمد بن شمس، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاترين بير ايتس، المديرية

أسلي بالي، مسؤول

بروس راب، مسؤول

غاري سيك، مسؤول

فؤاد عبد المومني

جمال أبو علي

ياسر عكاوي

هالة الدوسري

صلاح الحجبلان

غانم النجار

ليزا أندرسون

ديفيد بيرنشتاين

هنا إدوار

بهي الدين حسن

حسن المصري

منصور فرحان

لبنى فريخ غورغيس

عمرو حمزاوي

أسوس هاردي

شوان جبارين

مارينا بيتو كوفمان

يوسف خلات

مارك لينش

أحمد منصور

عبدالعزیز نعیدی

نبيل رجب

فيكي رسكين

تشارلز شماس

سوزان تاماسيبي

كريستوف تانغي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي

ميشيل الكساندر، نائب المدير التنفيذي

والمبادرات العالمية

ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج

تشانك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات

وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات

إيما دالي، مديرة الاتصالات

باريرا غوليلمو، مديرة المالية والإدارة

باباتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج

دينا بوكينبير، المستشار العام

توم بورتويس، نائب مدير البرامج

جيمس روس، مدير القانونية والسياسية

جو سالوندرز، نائب مدير البرامج

فرانيسينا سينا، مدير الموارد البشرية

من المنتقدين الحاليين والمحتملين لسياسات الحكومة السعودية ومن بينهم رجال دين بارزين، ومفكرين، وأكاديميين وناشطين حقوقيين في سبتمبر/أيلول 2017، بالإضافة إلى كبار رجال الأعمال وأفراد من العائلة المالكة بتهم الفساد في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ومدافعين/ات بارزين/ات عن حقوق المرأة في البلاد بدءاً من مايو/أيار 2018. تزامنت موجات الاعتقال غالباً مع حملات تشهير وافتراء على المعتقلين من قبل وسائل الإعلام الموالية للحكومة.

احتجاز المواطنين بسبب انتقادهم السلمي لسياسات الحكومة أو مناصرة الحقوق ليس ظاهرة جديدة في السعودية، لكن العدد الهائل من الأفراد المستهدفين خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى استعمال ممارسات قمعية جديدة لم تستخدمها القيادة السعودية السابقة، هو ما جعل موجات الاعتقال بعد 2017 بارزة ومختلفة.

تشمل هذه الأساليب الجديدة إبقاء المحتجزين في أماكن احتجاز غير رسمية، كاحتجاز من سُموا بمعتقلي الفساد في فندق "الريتز" الفخم في الرياض من أواخر 2017 إلى أوائل 2018، واحتجاز ناشطات حقوقيات بارزات في "فندق" أو "دار ضيافة" خلال صيف 2018. ظهرت مزاعم بتفشي تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم أثناء وجودهم في مراكز الاحتجاز غير الرسمية. مثلاً، ذكرت "نيويورك تايمز" في 12 مارس/أذار 2018 أن 17 من معتقلي الريتز احتجوا إلى دخول المستشفى بسبب الاعتداء البدني، ومنهم رجلاً توفي لاحقاً في الحجز. كما تلقت هيومن رايتس ووتش في أواخر 2018 معلومات موثوقة من مصادر مطلعة تفيد بأن السلطات عدّبت أربع ناشطات سعوديات بارزات أثناء وجودهن في مركز احتجاز غير رسمية عن طريق الصدمات الكهربائية، وجلد أفخاذهن، والمعانقة والتقبيل والملامسة قسراً.

كما تضمنت الممارسات المسيئة الاحتجاز التعسفي الطويل الأجل - لأكثر من عام - دون تهمة أو محاكمة أو أي عملية قانونية واضحة. مثلاً، لا يزال بعض المعتقلين بتهم الفساد المزعومة الذين اعتقلوا في أواخر 2017 حتى كتابة هذه السطور قيد الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة، بمن فيهم تركي بن عبد الله، نجل الملك الراحل عبد الله وحاكم الرياض السابق، والوزير السابق عادل الفقيه.

شملت الممارسات التعسفية الأخرى ابتزاز الأصول المالية للمحتجزين مقابل إطلاق سراحهم من دون أي عملية قانونية وطلب الإعدام للمحتجزين على أفعال لا تعد جرائم معترف بها قانوناً. مثلاً، يطلب المدعون العامون السعوديون حالياً عقوبة الإعدام بحق المفكر الديني الإصلاحية حسن فرحان المالكي بتهم غامضة تتعلق بالتعبير عن أفكاره الدينية السلمية، وكذلك ضد رجل الدين المعروف سلمان العودة بتهم ناجمة فقط عن تصريحاته السياسية ومواقفه وجمعياته السلمية. احتُجز كلاهما خلال حملة سبتمبر 2017.

مع ذلك، لم يخضع الجانب القمعي من سجل محمد بن سلمان داخل المملكة للتدقيق الدولي الذي يستحقه حتى أكتوبر/تشرين الأول 2018، بعدما صدم القتل الوحشي للصحفي السعودي وكاتب "الواشنطن بوست" جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول الرأي العام العالمي وأدى إلى تدقيق أوسع نطاقاً في وضع الحقوق في السعودية.

في منتصف 2019، وبينما بقي عشرات المعارضين قيد المحاكمة والسجن بدون أي مساءلة واضحة عن مزاعم تعذيب المحتجزين أو مقتل خاشقجي، استأنفت السلطات السعودية جهودها لتحسين سمعة البلاد وتحوير السردية الدولية بعيدا عن مقتل خاشقجي، وذلك جزئيا عبر الإعلان عن إصلاحات رئيسية في مجال حقوق المرأة. في أواخر يوليو/تموز، أعلنت السعودية أن النساء السعوديات فوق 21 عاما ستتمكن من الحصول على جوازات سفر دون موافقة أحد أقاربهن الذكور وتسجيل ولادة أطفالهن والاستفادة من سبل الحماية الجديدة ضد التمييز في العمل. في أوائل أغسطس/آب، أعلنت المملكة العربية السعودية عن مزيد من التغييرات في الأنظمة التي تسمح للنساء فوق 21 سنة بالسفر إلى الخارج بحرية دون إذن من وصي الأمر الذكر.

رغم التقدم الكبير الذي أحرزته النساء، تُبيّن الممارسات التعسفية والمسيئة ضد المعارضين والنشطاء منذ منتصف 2017 والافتقار التام للمساءلة، أن سيادة القانون في السعودية لا تزال ضعيفة وقد تتفوّض متى شاءت بحسب القيادة السياسية في البلاد.

لإثبات قيام السعودية بإصلاح حقيقي، ينبغي للملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان إدخال إصلاحات جديدة لضمان تمتع المواطنين السعوديين بالحقوق الأساسية وذلك عبر ما يلي:

- الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين فقط لممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، بمن فيهم السجناء المدانون بارتكاب جرائم مزعومة والذين تجري محاكمتهم حاليا والمحتجزون تعسفا؛
- السماح للمراقبين الدوليين بدخول البلاد وإتاحة وصولهم دون عرقلة إلى المحتجزين؛
- نشر جميع المعلومات حول المحاكمة الجارية لـ 11 شخصا اتهموا بقتل الصحفي جمال خاشقجي وتنفيذ توصيات المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا في تقريرها الصادر في يونيو/حزيران 2019؛
- وقف جميع أعمال التهريب والمضايقات وحملات التشهير ضد النشطاء الحقوقيين، بما في ذلك الحملات بحق الأفراد المناطقية بهم سلطة دينية أو من يدعون ذلك؛
- وقف فرض حظر السفر التعسفي دون مبرر أو إخطار وسن تغييرات على "نظام وثائق السفر" بما يكفل إمكانية الطعن في قرارات حظر السفر الصادرة عن وزارة الداخلية؛
- إصدار قانون عقوبات يحدد بوضوح الأفعال التي تؤدي إلى مسؤولية جنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أن يجرّم القانون استخدام التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- إلغاء المادة 6 من "نظام جرائم المعلوماتية لعام 2007" والتي تُستخدم دائما لسجن المعارضين بسبب انتقاداتهم السلمية؛
- السماح للمحتجزين بالطعن في قانونية احتجازهم أمام المحكمة وضمان تواصلهم مع محام في الوقت المناسب وعدم قبول المحكمة للأقوال التي تُنتزع بالإكراه أو تحت التعذيب؛
- السماح للمحتجزين بالتواصل مع المحامي الذين يختارونه فورا وقبل الاستجواب وإبلاغهم بهذا الحق في مراكز الشرطة ومكاتب "المباحث" وغيرها من أماكن الاحتجاز لدى وكالات إنفاذ القانون وفقا لـ "نظام الإجراءات الجزائية"؛

- توثيق جميع التحقيقات بالفيديو وإتاحة محتواها الكامل للمحتجزين ومحاميهم؛
 - وقف الممارسات التي تتطلب من المحتجزين التعهد بالامتناع عن أعمال معينة أو بالقيام ببعضها الآخر كشرط للإفراج عنهم ما لم يكن هذا التعهد جزءاً من اتفاق رسمي قضائي ولا يتعارض بأي حال من الأحوال مع ممارسة المحتجزين لحقوقهم.
- سنكون ممتنين لإرسال مكتبكم الكريم رداً على هذه النتائج والتوصيات وأي تعليقات أخرى قبل 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 . سيُنشر أي رد كتابي تتلقاه هيومن رايتس ووتش بالكامل على موقعها الإلكتروني مع التقرير القادم.
- مع فائق الاحترام والتقدير،

مايك بيج

نائب المديرية التنفيذية
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش